لا يكون مفضيا اليه اذ المفضي الى الشيء متقدما عليه لا محالة وكان نفي احد الامرين
كافيا في حصول المقصود اعني نفي جواز كون بيان العلم برسمه مفضيا الى بيان
الحاجة المنافي لاصالة لبيان العلم برسمه اكتفى قدس سره بنفي احدهما فان قلت
نفي الامر الثاني مع ملاحظة كون بيان الحاجة منساقا الى معرفة برسمه
يفيد كون البيان الحاجة اعني هذا النوع اصلا متضمنا لهذا الرسم
المخصوص المذكور في المقدمة ولهذا النوع ايضا ونفي الامر الاول مع تلك
الملاحظة لا يفيد الا كون البيان للحاجة اصلا متضمنا لهذا النوع ولا يفيد
كونه اصلا لهذا الرسم المخصوص وهذا ظاهر على المتامل فلم اختار قدس سره
في نفي الامر الاول على نفي الامر الثاني مع رجحانه على نفي الامر الاول كما عرفت
قلت فيه تنبيها لمن يتنبه على ان الرسم المخصوص المذكور في المقدمة ليس مقصودا
بخصوصه بل لانه يؤدي الى النوع الذي هو المقصود بالاصالة فان قلت
ماذكره قدس سره تعليلا لنفي الاستلزام اعني قوله لجواز ان يكون رسم بتي
اه دون غايته يوهم انه الرسم اذا كان بالغاية يستلزم بيان الحاجة
اليه وليس كذلك كما عرفت في بيان انتفاء الامر الثاني قلت هذا الايهام
لا تقدح في مقصوده الذي هو تقدم النوع الاول الذي هو بيان الحاجة
على النوع الثاني الذي هو بيان العلم برسمه لان الاستلزام فرد من افراد
للنوع الاول لا ينافي كون النوع الاول اصلا له وهو ظاهر وايضا ما ذكرنا

في بيان انتفاء الامر الثاني لا ينافي استلزامه للاول بل ينافي اقتضائه اليه
ويجوز ان لا يكون الشيء مفضيا الى شيء ويكون مستلزما له كاستلزام
المعلول لعلته التامة هذا والفاء في قوله فشرعنا في تقسيم العلم اما للتفسير
لا للتعقيب او للتعقيب ويكون معنى قوله اوردهما المص في بحث واحد
وابتداء ببيان الحاجة قصدا للايراد والابتداء اذ هما متاخران عن الشروع
المذكور ضابطا وان كانا متقدمين عليه قصدا ونية قوله اعني الموصل اه
اعلم ان المنطق علم باحث عن احوال الموصل الى التصور والموصل الى التصديق
فيجوز مباحثه قسمان قسم يتعلق بالموصل الى التصور وهو طائفة من مسائل
تكون باحثة عن احوال الموصل الى التصور اعني المعرف اما نفسه او جزؤه
وقسم يتعلق بالموصل الى التصديق وهو طائفة اخرى من مسائل تكون
باحثة عن احوال الموصل الى التصديق اعني الحجة اما نفسها او جزؤها فالقسمان
هما طائفتان المذكورتان من المسائل لا الموصلان وانما هما موضوعان
لقسمي المنطق لا نفس القسمين ففي قوله قدس سره اعني الموصل الى التصور
والموصل الى التصديق تفسيرا لقسمي المنطق مسامحة كانه مبني على حذف
المضاف اي احوالهما او على التجوز تعبيرا عن المسائل باسم اشرف اجزائها
اعني الموضوع ويجوز ايضا ان يكون المراد الموصل من حيث انه موصل
اعني نسبة الايصال الى ذات الموصل وح يكون بمحمل مفهوم مسائل لانه محمولها

Copyright © King Saud University